جامعة قاصدي مرياح – ورقة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيرة
قسم علوم التسيرة

ملزمة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
البرنامج: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيرة
الشعبة: علوم التسيرة
التخصص: تسير مؤسسات صغيرة و متوسطة

من إعداد الطالب: صباغ ياسين

عنوان:

مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة الفرض الشعبي الجزائري

فرع نشرت 2008-2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

 أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرياح- ورقة) رئيساً
(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرياح- ورقة) مشرف
(أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرياح- ورقة) مناقش

الدكتور/ دادن عبد الوهاب
الدكتور/ بهدي عيسى
الأستاذة/ محسن عواطف

التراخيص النموذجية: 2012/2013
إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا، ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

إلى منبع الفضل، إلى صاحب أكبر فضل علي، إلى الذي علمي و أدبدني و وقف
بجانبي وأضاء لي الدرب بخيه و ثقاته، إلى من زرع المبادئ و الأخلاق الخصمة، حفظه الله، إلى
أبي العزيز.

إلى من جرست فينا العطف صفحات، وصفقت لنا الأمل طرقًا، ومسحت بإبتسامتها من
عيوننا آلام الحياة، وفي صلاحنا كم أكثر من الدعوات، حفظها الرحمن وأطال عمرها، إلى
أمي الغالية.

إلى من عشت سنوات حياتي معهم، أحوفي
إلى أعمامي وعمتي، وآخوتي و خالتي، وأنماتهم، وإلى كل أفراد عائلتي.
إلى أصدقاءي ً رفقاء دربي.

إلى كل من قدم لي بيد الوعون لإتمام هذا العمل، وتحمل لي النجاح، ويث في نفسي روح المثابرة
والمضي قدما في دروب الحياة، وأسعده ناجي.

أهدي هذا العمل، وأشكر كل من قدم لي عونا وساعدني على إتمامه.
شكر وتقدير

الشكر كل الشكر لله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين والعلم والنعم الأخرى. نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد المساعدة، وله بالكلمة الطيبة، لإنجاز هذا العمل المتواضع، وخصوص بالذكر:

الأسياد المشرف يحيى عيسى على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمه من توجيهات ونصائح قيمة إما على مستوى المنهجية أو المضمن العلمي.

ونتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا طوال مدة دراستنا.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.
الفهرس

I ................................................................. الإهداء
II ............................................................... شكراً
III ............................................................. الملخص
IV ............................................................. الفهرس
V .............................................................. قائمة الجداول
I .............................................................. المقدمة
03. الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
03. البحث الأول: إشكالية تمويل PME
03. المطلب الأول: مصادر التمويل الكلاسكية
03. الفرع الأول: التمويل الداخلي PME
03. الفرع الثاني: التمويل الخارجي PME
04. المطلب الثاني: الطرق المستدامة لتمويل PME
05. الفرع الأول: اساب التمويل الاجبري
05. الفرع الثاني: التمويل بشركات رأس المال المخاطر
05. المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
05. الفرع الأول: مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي
06. الفرع الثاني: مشاكل متعلقة بالمؤسسة
07. البحث الثاني: الهياكل التشريعي لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
07. المطلب الأول: الهياكل القانونية
08. الفرع الأول: المرسوم التشريعي لسنة 1993 المتعلق
08. الفرع الثاني: الامرقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار
08. المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي
09. الفرع الأول: الوزارة المنددة للمؤسسات PME
09. الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم الشباب
09. الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
10. الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لرقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة
09. الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر
الالمطلب الثالث: الهياكل المالية
الفرع الأول: صندوق ضمان القروض
الفرع الثاني: بروتوكول اتفاق مع هيئة وطنية مالية
الفرع الثالث: برنامج تأهيل المؤسسات
المبحث الثالث: الدراسات السابقة
المطلب الأول: رائحة دكتور يوسف قريشي
الفرع الأول: الاشكالية والممارسات و الفرضيات
الفرع الثاني: منهج البحث
الفرع الثالث: نتائج الدراسة
الفرع الرابع: المقارنة
المطلب الثاني: رسالة ماجستير محسن عوفطف
الفرع الأول: الاشكالية والممارسات و الفرضيات
الفرع الثاني: منهج البحث
الفرع الثالث: نتائج الدراسة
الفرع الرابع: المقارنة
المطلب الثالث: رسالة ماجستير حنان سلاوتي
الفرع الأول: الاشكالية والممارسات و الفرضيات
الفرع الثاني: أهداف البحث
الفرع الثالث: نتائج الدراسة
الفرع الرابع: المقارنة
خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
المبحث الأول: الطريقة والأدوات
المطلب الأول: اختصار مجموعة الدراسة
الفرع الثاني: تحديد المتغيرات
الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المتحصل عليها
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة ................................................................. 23
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة ................................................................. 24
المطلب الأول: النتائج .................................................................................. 24
الفرع الأول: تركيب ملف القرض ................................................................. 25
الفرع الثاني: إحصائيات القروض الممنوحة من طرف البنك .................. 28
الفرع الثالث: تطور عدد PME في ورقة ........................................................................ 31
الفرع الرابع: نسب تمويل البنك PME ........................................................................ 31
المطلب الثاني: المناقشة ........................................................................ 32
الفرع الأول: التفسير .................................................................................. 33
الفرع الثاني: ربط النتائج بالفترات .......................................................... 34
الفرع الثالث: الاستنتاجات ........................................................................ 35
الفرع الرابع: الحلول .................................................................................... 36
خلاصة الفصل ...................................................................................... 38
الخاتمة ................................................................................................. 41
المراجع ...................................................................................................... 45
الملاحق ...................................................................................................... 55
الفهرس
قائمة المحتويات

I. الإهداء
II. الشكر
III. الملخص
IV. قائمة المحتويات
V. قائمة الجداول

المقدمة

الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والموسطة
01. تمهد
03. البحث الأول: مصادر ومشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والموسطة
07. البحث الثاني: الهياكل المشاكلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والموسطة
12. البحث الثالث: الدراسات السابقة
19. الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
19. تمهد
19. البحث الأول: الطريقة والأدوات
23. البحث الثاني: النتائج والمناقشة
35. خلاصة الفصل
37. الخاتمة
41. المراجع
45. الملاحق
55. الفهرس
الإهداء
الشكر
الملخص
قائمة الجداول
المقدمة
الفصل الأول
الفصل الثاني
الخاتمة
المراجع
الملاحق
الفهرس
جامعة قاصدي مرياح - ورقة
كلية علوم الاقتصادية والتجارية والتسير
قسم علوم التسير
المستوى: الثانية ماستر
تخصص: تسيير مؤسسات صغيرة
مشروع مذكرة تخرج ماستر:

مساهمة القروض البنكية في حل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة حالة القرض الشهي الجزائرى GPA
فرع ترقى

تحت إشراف:

من إعداد الطلب:

د. محمد عيسى

صباغ ياسين

السنة الجامعية 2013/2012
المقدمة:

إن المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة تواجهت الكثير من الصعوبات خاصة التنمية من فيها الدول المقدمة بفضل الابتكار و استخدم تقنيات حديثة بما يمكنها من التحكم في المخاطر و التكاليف ومن ثم خدمة القطاع. لكن مثيلنا في دول الجنوب عامة و الجزائر خاصة لا زالت تكتشف و تواجه الكثير من الصعوبات من أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح و الحاجز الذي يعيق تطورها في بدايا من مرحلة الإنشاء إلى النمو و هذا نظرا لأن منح المصارف القروض يتطلب فضلا عن دراسة الجلود توفر الضمانات الكافية لمنح القروض و مخاطر أخرى. ومن هذا نطرح الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة القروض البنكية في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

وهو بذاته ينجر إلى التساؤلات التالية:

- ما هو حال التمويل المصري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى فعالية الهيئات المستحدثة من طرف الحكومة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هي آفاق تمويل هذا القطاع؟
- ومن نظر ما يلي يراعي التمويل المصري حال و ظروف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منح القروض و يضع حوافز و تسهيل لها على غرار المؤسسات الكبيرة،
- معظم الهياكل و الوكالات المستحدثة منشأت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك تراعي العوائق التي تواجهها و لا تفرض عليها التزامات فوق طاقتها و تتمثل أهم البدائل التمويلية الأخرى في التمويل الإسلامي و أنواعه...
مجرات اختيار الموضوع:

يعتبر التمويل العقود الفقري لإنشاء وتشغيل المؤسسات مختلفة طبيعتها ونشاطاتها وأحجامها، لذا تحتاج المؤسسات بشكل متواصل إلى الأموال من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها المختلفة، من آلات ومواد أولية، وغيرها من الأصول الثابتة والمتناعلة.

من الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بمرحلة الإنشاء والانطلاق عادة ما تكون مرتفعة بالنظر إلى أمورها الخاصة والذاتية التي تعمد عليها فانه لا يكون أمام هذا النوع من المؤسسات إلا اللجوء إلى الاقتراض من مصادر مختلفة وعليها تواجه مشاكل عديدة مثل التأمين والضمانات والفوائد... الخ

وجود اهتمام كبير أو واضح من طرف السلطات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سن القوانين وتوسيع الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لهذا القطاع.

الأهداف:

• الوصول إلى معايير ملائمة لاختيار مصادر تمويلية تتماشى مع وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالاتها المالية.

• ترشيد السياسات التمويلية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• البحث عن مصادر تمويلية جديدة ملائمة لوضعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• مدى نجاعة البنوك في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنوع بما.

الدراسات السابقة:

وقد نتناول عدة دراسات حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

1- مداخلة 5. مناور حداد، دور البنوك ومؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الجزائر والأردن)، الملحق الدولي: متطلبات تأهيل.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف ، أفريل 2006 .

حاول الباحث إبراز الدور الذي قامت به مصادر التمويل محل البحث في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن و الجزائر .

وذلك من خلال فرض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن و الجزائر هي جزء لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد الوطني للدولتين ، والشروط التي مولتها المؤسسات الحكومية والمالية و البنوك التجارية ساهمة في تنمية وتطوير مثل هذه المؤسسات في الجزائر والأردن ، وكذلك هذه المؤسسات من جهةها ساهمة بشكل كبير في زيادة و توفير فرص العمل و التشغيل من خلال زيادة عدددها في الدولتين .

وهدف هذا البحث إلى إقلاع الضوء على الاختلافات الواردة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة، ويهدف إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن الجزائر واحتجاجاها ، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها ، ومصادر تمويلها وتقسيم دور هذه المصادر .

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي و الكمي العام في هذا البحث و ذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة و الإحصائيات و النشرات الصادرة على العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية في الأردن و الجزائر .

وقد توصل البحث إلى أن المؤسسات الصغيرة في الأردن تشكل ما نسبته 89.21% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية العامة في الأردن ، أما الصغيرة فتمثل 8.80% و المتوسطة تشكل ما نسبته 1.67% حيث حققت حجم عمالة تقدر ب 312649 أي ما نسبته 45.2% من إجمالي الأيدي العاملة في الأردن ، أما في الجزائر فتمثل المؤسسات الصغيرة 95.06% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الناشئة والصغيرة وتمثل 4.24% في حين المتوسطة تمثل 0.70% من إجمالي المؤسسات حيث وفرت 538055 منصب عمل أي سهبت بما نسبته 01% من إجمالي العاملين ، هذا كله و ما زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولتين تواجه مشاكل و معوقات مالية وادارية و تنظيمية ، و بقي دور البنوك و المؤسسات المالية غير متانة مع إمكانية و قدرات هذا النوع من المؤسسات في توفير القروض والماليزا خاصة أن أسعار الفائدة جد مرتفعة .

في هذه الدراسة حاول الباحث تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة والمنخفضة وواجهة الصعوبات المصرفية التي تعرض لها في الجزائر، وذلك بالثقة على الصعوبات المصرفية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمنخفضة، وواقع العلاقة المصرفية بينهما وبين البنك، وكفاءة النمو كمصدر للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمنخفضة، ومدى التناسق بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك والخصوصية المالية لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر. أما في بحثنا المارد الأخبار بناءً على هذا وضعت الفرضيات أن كلما من البنك والمؤسسات الصغيرة مثلاً توليفة متكاملة من أجل التنقل من حدة الصعوبات المصرفية التي تعرف عاون أمام هذا الأخير، ومساهمتها في الاقتصاد وارتقاء تأسيس ونموه، بواعظ العلاقة المصرفية بينهما وبنك، وأن الصعوبات التي تعرض نشأة ونمو هذا القطاع ناجمة عن عدم توفر مصداق موثوقية متنوعة لتبليغ مختلف احتيالاتها الماليه، وبنك الجزائرية تقدم منتجات مصرفية تناسب وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمنخفضة. وأن السياسات والإجراءات البنكية تتمتع بمرنة كافية تؤدي إلى زيادة في فاعلتها في منح الطلب الموجه للذائت القطاع. حيث تمثل أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المالي للمؤسسات الصغيرة والمنخفضة، واهتمام الصعوبات وال多余ات التي تواجه هذا القطاع، وتقديم السياسات المصرفية من جانب مقبول هذا النوع من المؤسسات، ومحاولة تقييم علاقة البنك بما، واقترح الحلول الملائمة للحل مشكلة تمويلها في الجزائر.

كما اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والوصف الدقيق للمشكلة وتحليله للاستفادة بالإضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث (مقارنة تجارب الدول النامية والمتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة والمنخفضة)، و في الجانب التقني اعتمد على الاستبان لإجراء دراسة ميدانية عن طرق المسح الشامل للعينة حيث قام توزيع استبان خاص بمسير المؤسسات الصغيرة والمنخفضة والآخر خاص لإطارات البنك العمومية.

و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن الجزائر حرصت المؤسسات الصغيرة والمنخفضة الإنتاجية فقط بالدعم المالي، وعمل العلاج المالي أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمنخفضة في الجزائر بالإضافة إلى العوارض الصناعية المناسب، وأن مشكل التمويل يثير إلى جزءين هما: وجود نظام مصري غير مرن لا تتسامح مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحو الاقتصاد الجزائري، وغياب ثقة السوق المحلي في الجزائر، وعدد عموماً جزءه وكالة دعم تشغيل الشباب ناجحة في حل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمنخفضة حيث أسس زيادة عدد المؤسسات المشتركة في ولاية ورفعه في مختلف القطاعات لكن ينقصها التأثير مع البنوك التي يعمل فيها النسبة الكبيرة في التمويل، و أن علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمنخفضة لم تظهر علاقة إدارية بحتة تتمثل في المدين والدائنين وأي تأخير أو امتلاك عن الدفع تتحول إلى علاقة ضرر، وأغلب المؤسسات ترغب في التمويل لكن لا توجه إلى البنوك بسبب فشل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل، ولا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمنخفضة.
3- حنان سلولي. تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقية - مذكرة مقدمة لنبيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص

بنوك ومالية.

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم سياسة التمويل البنكى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم أنواع تمويلها. كما

تم طرح التساؤلات الفرعية في هذا الصياغ و هي ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و هل البنوك العمومية تلبى الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و هل طبيعة العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و ما هي طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك التجارية هل تتعاملا السياسات و

الإجراءات البنكية في الجزائر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هل هناك تنسيق وتعاون بين البنوك

التجارية والهيئات الحكومية المختصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و من هذه التساؤلات طرحت الفرضيات التالية:

تساهم المؤسسات الصغيرة المتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية تقدم البنوك العمومية خدمات متنوعة

مصرفية كافية توافق مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة

إرشادية وليست فقط علاقة إدارية، و البنوك تقوم بتمويل جميع أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد النظر عن قطاعاتها، و

تتمتع السياسات والإجراءات البنكية بمرونة وسهولة في العمليات المصرفية كما يمكن عملية منح الفوائد للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة والهيئات الحكومية المختصة تساهم في جعل أكثر البنوك تقبل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
ظهر الفرق بين الدراستين (المراجعتين و هذه الدراسة) أن الدراسة المراجعة تحاول تقييم مدى الأثر الذي ظهر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تمويلها أما هذه الدراسة فتقيم السياسة التي تأتي أصلا مقرونة على البنوك من طرف البنك المركزي.

و يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و بيان دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تقدم أهم صبغ التمويل المتكررة و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العوامل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني.

و تقييم السياسة المصرفية من جانب التمويل هذا القطاع في الجزائر.

وتقييم العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و التحقق من الفرضيات الموضوعات و التعرف على بعض تجارب الدول العربية و الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما في تحاولة فتحاولة معالجة و ترشيد السياسة التمويلية لأن النسبة الكبيرة في العوائق من جهة السياسة التمويلية.

و إعتماد البحث في هذا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المربطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها ثم وصف و تحليل واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و أهم العوائق التي تعرض لها و الإجراءات المتخذة للنهوض بها أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استخدم مجموعة من الأدوات المنهجية المتصلة في الملاحظة و الإحصائيات في البنك الوطني الجزائري و هذا نفس المنهج المتبوع في الدراسة إلا أن الدراسة تكون في الفرع الشعبي الجزائري و كتابة تقرير.

و قد تموضع النهوض في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير لتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الدول الالامية.

و تفضل البنوك التجارية تمويل مرحلة التوسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لثنائي المخاطرة و ضمان نسبي للحقوقي.

و تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على الاقتصاد الجزائري إعتبارا من رسائل إنشاءه.

و أن عدم قدرة البنوك على الحكم على مدى كفاءة و فعالية المشاريع التي تطلب تمويل برجع للحفل المجتمع بعملية التوثيق للمعلومات على مستوى هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة تركز نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات غير المتنجة للقيمة المضافة و تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و كثافة عمل متفرقة و مع هذا كان في هذه المؤشرات الاقتصادية لا نزال بسيطة كما كانت علاقة PME و البنك مرة أخرى أدى ذلك إلى حل إشكالية التمويل و من PME.

خلال الدراسة الميدانية توصل البحث إلى أن:
يلعب النشاط دوراً فعالاً في إتخاذ القرار من منح القرض أو عدم من قبل البنك المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك BNA PME. و لا يوجد تغييرات أو إمتيازات متوفرة لهذه القطاع.

 العلاقة بين المؤسسات PME هي علاقة مدنية و دائرية فقط.

 يفضل البنك تمويل مؤسسات القطاع العام عن الخاص.

 أكثر التمويلات موجهة إلى المؤسسات التي تنشئها في مجال البناء و الأشغال العمومية و جه التمويلات قصيرة الأجل.

 يقوم البنك قبل الموافقة أو الرفض منح القرض بدراسة عامة جوانب المشروع ( الجانب المالي، القانوني، الشخصي).

 تساهم البنوك التجارية بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل قطاع PME.

 حيث يتم انجاز البحث و فق الخطوة التالية:

 خطة البحث:

 المقدمة

 الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

 البحث الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

 المطلوب الأول: مصادر داخلية (أموال الملكية)

 المطلوب الثاني: مصادر تمويل خارجية (أموال الغير)

 البحث الثاني: الهياكل المنشأة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

 المطلوب الأول: الأساليب القانونية

 المطلوب الثاني: الأساليب الهيكلية و التنظيمية

 المطلوب الثالث: الأساليب المالية

 البحث الثالث: الدراسات السابقة
المطلب الأول: مداخلة ـ دور البنوك والأدوات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الجزائر والأردن)

المطلب الثاني: مذكرة ماجستير: محسن عواطف، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الثالث: حنان سلاوتي، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقة-

الفصل الثاني: الدراسات الميدانية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: الطريقة

المطلب الثاني: الأدوات

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج

المطلب الثاني: المناقشة

الخاتمة
الفصل الأول

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية والمنافسات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي لسياسة الاقتصادية

بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بمؤسسات الصغيرة والعاملة في القطاع الصناعي، خاصة بعد ما الت إلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً هاماً في مجال تنوع الهيكل الصناعي، خاصة بعد ما كان دور المؤسسة الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا يعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شكل لفترة طويلة، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية، كما قامت ببعد مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين المتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد إنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

حاول من خلال هذا الفصل توضيح أنواع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مشاكل التمويل المعرضة لطريقتها وحياك المنشأة من أجل مواجهة هذه المشاكل أو حتى تخفيفها ودراسات سابقة التي تناولت هذا الموضوع أو حتى جزء منه.
الفصل الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: مصادر التمويل الكلاسيكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: التمويل الداخلي ل PME

1. التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي هو الفائض المخصص من طرف المؤسسات الذي يسمح لها بالتخلل بمواردها الخاصة، كما يشمل تلك الأموال التي وردت المؤسسة من عملياتها الجارية وهو من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة حيث يتم عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.

الفرع الثاني: التمويل الخارجية ل PME

تتمثل مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات PME في التمويل من القطاع الرسمي القطاع الغير رسمي

مصادر التمويل الخارجية من القطاع الرسمي

1 - الائتمان الترفيهي:

والتي يشير في بعض الأحيان تتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الأجلة للسلع التي تناجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج حيث تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين.

2 - الائتمان المصرفي:

تشمل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية والمؤسسات التجارية والمؤسسات المصرية مصدر آخر من مصادر التمويل حيث يعترف على أن الثقة التي يوليها المصرفي الترفيهي لشخص ما حيث يوضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها من بين الطرفين، وذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرفي من المقرضين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

3 - فروض المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل PME

تدخل هذه الفروض في إطار الائتمان المصري الذي تمنحه البنوك والمؤسسات المصرية للمؤسسات إلا أنه توجد عروض تمنحها جهات

---

1. عوامل حسن، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة فاس، مرحبا، 2008، ص 86

2. عوامل حسن، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نفس المراجع السابق، ص 87

3. عوامل حسن، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نفس المراجع السابق، ص 87
الفصل الأول

وفقًا لل尻ع التشريعي، توجد لذوي الدخل المنخفض والمتوسط دخولاً حكومية وغير حكومية على شكل صناديق أو جمعيات مثل ENGEM ANSEF، وغيرها.

I. مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية

يقصد مصطلح غير رسمي في الاقتصاد هو مزاولة النشاط الاقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة ومنها:

1. قروض الأهل والأقارب: يعتبر من المصادر الأساسية للتمويل وهو أول مصدر يتوجه عليه صاحب المشروع الصغير عندما تعجز موارده الذاتية عن توفير التمويل اللازم للمشروع.

2. قروض المراهنات: يطلق هذا المصطلح على فئة الممولين غير الرسميين الذين يقتنعون القروض بفائدة مرتفعة جداً في العادة ما تكون قصير الأمد، حيث لا يمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة.

3. محلات الرهن: و هؤلاء يقومون بمختلف التمويلات الممكن أن يكون أصول إيجابية يمكن تداولها في السوق.

4. إقراض التجار لزيانهم: يمول الناجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بقليل من المال مقابل إلتزام الحرفي أو الصناع ببيع إنتاجه كاملاً إلى الناجر، وقد يتفق الناجر على تقاضي فائدة صريحة، أو براعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به ويكون أقل من سعر السوق.

المطلوب الثاني: الطرق المستخدمة لتمويل الـ PME

في ضوء تعدد مصادر التمويل السابقة للمؤسسات الصغيرة والмяزة ونحوها، دفعت هذه الأدوات للضمانات المطلوبة، وارتفاع تكلفة التمويل غير الرسمي من جهة أخرى، وحاجة هذه المؤسسات للأموال لإمكانيات نشاطها؛ تظهر بدائل تمويلية حديثة تعمل على تمويل طويل الأمد، وإعداد حل لمشكلات تمويل هذا النوع من المؤسسات ومن بينها.

---

1. معاطف حمود، رسالة ماجستير بعنوان "أشكال التمويل المصرفى في مصر" تophys. ص 91
2. معاطف حمود، رسالة ماجستير بعنوان "أشكال التمويل المصرفى في مصر" تophys. ص 93
الفصل الأول : أسلوب التمويل الإاجاري

يفتر على أنه عقد تأجير يقوم مقدماً مالك الأصل بمنح طرف آخر حق استخدامه خلال فترة زمنية متفق عليها، وذلك مقابل قيمة إجرائية محددة دون الالتزام بشراءه. ومقابل هذه المدة ينتظر المستأجر بسداد القيمة الإجرائية بالدوية على أساس شهري أوربع سنوات حسب ما يتم الاتفاق عليه في عقد التأجير.

الفرع الثاني: التمويل بشركات رأس المال المخاطر

هي طريقة تسمح باقتظاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأموال اللازمة لنموها وسد كل إحتياجاتها ووجه للمؤسسات المضرة في هذه الظروف ونحو المستثمر في رأس المال المخاطر عبر من مشروعمل يلزم بتحمل جزء من الخطر المخاطر للمؤسسة، حيث تكون المساعدة مقدراً بـ 20% على الأقل في رأس مال المؤسسة وملدة تراوح بين 5 و 10 سنوات.

المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسر شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في تحقيقها واستمرارها إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة، حيث أظهرت هذه المشاكل أغلبها أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول العربية والتي تفتقر لطبيعة حاكم القطاع المالي فيها الذي يترکر بصفة أساسية على البنوك، والذي يفعل شيء من الضغوط والفساد وعدم الانتشار والاقتران للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلاً عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين.

و هذه المشاكل تصنف إلى:

الفرع الأول: مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنتظم، وليستا من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

- المبالغة في المطالبة بالضمانات.

---

1. عوطف محسن، رسالة ماجستير بعنوان "شكاية التمويل المصرفي في دمشق المقبولة" ص 93.
2. عوطف محسن، رسالة ماجستير بعنوان "شكاية التمويل المصرفي في دمشق المقبولة" ص 95.
الفصل الأول

واجهة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القسم الأول

- صعوبة الحصول على القروض.

- عوز البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها.

- مطالبة أصحاب هذه المؤسسات بضمانات كبيرة قد لا يستطيعون توفيرها.

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لتأمين درجة المخاطرة.

- عدم قدرة البنوك لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.

- غالباً ما تكون حجم القروض الممنوحة محدوداً وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- طول إجراءات منح القروض لهذه المؤسسات.

- عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة بشكل عام.

- محدودية حجم و نوع التمويل.

- طول مدة الإجراءات.

الفروع الثاني: مشاكل متعلقة بالمؤسسة:

- ضعف التمويل الذاتي.

- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي.

- السياسة المالية الخاطئة.

- التساهل في تحديد فترات المديونية للنواتج.

- ضعف الرقابة على السيولة النقدية الواردة والصادرة.

- عدم الفصل بين الدعمة المالية لصاحب المؤسسة والدغة المالية الخاصة بالمؤسسة.

- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها.

*أخفيف فوزي*، "الشكاوى المتمثلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر: رسالة ماجستير - كلية العلوم الإقتصادية والسياحية، جامعة سد دشر البلدة، الجزائر، 2009."
الفصل الأول

الوقت النموذجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة

الفرع الثالث: مشاكل تمويلية أخرى:

- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عدم تناسب السياسة الجمركية والضريبية مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عدم القدرة على الالتحاق إلى الأسواق المالية و البوصة لعدم وجودها أصلاً.

المبحث الثاني: الهياكل المنشأة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن إقامة وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر قد تحقق بعض الاستثمارات الخاصة بالمنجزة في مختلف المجالات فكان من الضروري تأطير وتنظيم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

فقد تطلب الأمر وضع أساليب قانونية وتنظيمية و سياسة لتوحيد و تحديد مجالاته و سبيل دعمه.

المطلب الأول: الهياكل القانونية:

أصدرت الجزائر عدة مرسوم تشريعي و قوانين تتعلق بتقديم و دعم الاستثمارات الخاصة فنجد منها:

الفرع الأول: المرسوم التشريعي لسنة 1993 المتعلق برقية الاستثمار أعطى هذا القانون دفعة قوية في ميدان ترقية الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية في مجال الاقتصادي الخاص بإنتاج السلع و الخدمات و هي 3 أنواع من الامتيازات:

أ) امتيازات النظام العام.
ب) امتيازات النظام الخاص.
ت) امتيازات الأخرى.

الفرع الثاني: الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 08/08/2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار

المتعدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات التي تم عبر نظامين:

1. راجح حمدي، وثيقة حساب، المؤسسات الصغيرة والمتروسطة، مشكلات دولية، إيرادات، إنتاج ونشر وويزيت، مصر، الطبعة الأولى 2008. س. 52.
2. محسن علي، بروتوب شعب، المؤسسات الصغيرة والمتروسطة، مشاكل قانونية في الجزائر، منابة، ضمن المنطقى الدولي حول منظم لتأمين المؤسسات الصغيرة والمتروسطة في الدول العربية، كلية اللغة الاقتصادية والسياسية، جامعة حسب من عوني، بشف، الجزائر، 17-18 فبراير 2006.
3. الجريدة الرسمية: العدد 64 للرسوم التشريعي رقم 93 - 12 الموافق في 05 أكتوبر سنة 1993 لائحة 17-37.
الفصل الأول

(أ) النظام العام.

ب) النظام الاستثنائي: وتقسم إمتبازته إلى:

- امتبازات في إطار الإتجار.
- امتبازات في إطار الاستغلال.

あまり 3

الفرع الثالث: القانون التوجهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هذا القانون تضمن جزء واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتدفق الفروع القانونية تجاه مؤسسات هذا القطاع، التي تهدف إلى تحديد المستفيدين من استراتيجية السلطات العدوانية في ميدان ترقيتها، و يسمح بترشيد توجيه التداير لمساعدة الدعم للمعاملين الأكثر احتياجا لها.

إن الآليات والإجراءات التي استحدثها هذا القانون تحد إلى تحقيق مختلف معايير ووضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و放出ها من أجل مساعدته مختلف المؤثرات الضغوطات وتقدم أكبر مساعدات للنهوض بهذا القطاع.

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية:

قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات وموضوعات تتسه على تقديم المساهمات والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

الفرع الأول: الوزارة المندوبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

لقد تم إنشاء وزارة مكلفة بمأموريات ومبيبات الصغيرة والمتوسطة وثورة سنة 1991 و في سنة 1993:

- أصبحت وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من مهامها:
- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة.
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الوصول على العقار الموجه إلى شبكات الإنتاج والخدمات.
- كما بدأت أيضا بوضع مشروع استراتيجي تنموية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط والبعد اشتملت على أربع محاور أساسية:
  - المحضور الأول: تم فيه تشخيص وضعية القطاع بمختلف أبعاده مع إعداد دراسة تحليلية.

1 - الحديدة الرسمية العدد 47 المنشورة في 22 أكتوبر 2001 للفترة 11 ص. 65.
2 - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع قانون توجهي حول ترقية المؤسسات والمراكز الصناعية، عدد 5 PME حاول 2001-ص 5.
الفصل الأول: الواقع النموبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المخور الثاني: تسطير الأهداف ووضع الألياب التي من شأنها أن توعس سوق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والتنافسية.
- المخور الثالث: لتحقيق الأهداف المستمرة لأمام صناعة مكافحة في مختلف المجالات.
- المخور الرابع: تنظيم الشراكة والتعاون الدولي للاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون و

استغلال الموارد الخارجية.

الفريق الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: 

ANSEJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت إنشاء مؤسسات صغيرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت مسؤولية رئيس الحكومة وتولى الوزير المكلف بالشغيل والعمل والضمان الاجتماعي وها فروع جهوية ومن أهم مهامها:

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بدو دفاتر الشروط التي تم التوفيق عليها.
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك ومؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق حصة التمويل.
- تقوم بتنظيم الصناديق الوطني لدعم تشغيل الشباب ز من الأسئلة، التحفيضات في نسب الفائدة.

الفريق الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: 

ANDI: أنشأت الوكالة مقترضي الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المورخ في 20 أكتوبر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، تتواجد مقرها في الجزائر العاصمة ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي يمكنها من إنشاء مكاتب تمثل في الخارج و من أهم مهامها:

- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات و إيجاز المشاريع بواسطة خدمات الشباب لوحيدة الالمكية.
- تسجيل صندوق دعم الاستثمار.
- ضمان ترقية الاستثمارات وتوفيرها ومتاعبها.

1- مصادر الرسمية رقم 2000 - 190 المورخ في 11 حزيران 2000، الصادر في 16 حزيران 2000 ص 46- 14 مادة 02- 03.
2- مصادر الرسمية رقم 2002.
3- مصادر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أكتوبر 2002.
الفصل الأول: الوكالة الوطنية لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

أنشئت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، وتتكفل بامة ترقية وتطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة ومساعدتها بالاتصال مع الإدارة و المؤسسات و المتعاملين المعينين، و تولى إليها عدة مهام منها:

- القيام بدراسات لتنمية المشاريع التفاعل الصناعي.
- ترقية التعاون في إطار الصناعات الوطنية و الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- تقديم مساعدات متنوعة ولديها في مجال التكنولوجي والمالي للمتعاونين ذوي القوى الكامنة و الخبرة العالمية.

الفرع الخامس: الوكالة الوطنية ل tắmض القرض المصغر:

ANGEM:

تتمتع بالشخصية المعنية و الاستقلالية المالية و لها فروع محلية مكملة بعدة مهام منها:

- تسهيل جهاز التمويل المصرفي وفق للتشريع و تنظيم المعمل بما.
- تدعم المستفيدين و تقوم لهم الاستشارة و ترافقتهم.
- منح قروض بدون فوائد.
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التكيب المحلي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.

المطلب الثالث: الهياكل المالية:

الفرع الأول: صندوق تضمان القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

FGAR:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنية و الاستقلالية المالية تهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهم مهامها:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات ص. م التي تترخيص استثمارات في المجالات.
- إنشاء المؤسسات -تجديد التجهيزات- توسيع المؤسسة- آخر مساهمات.
- تسير المورد الموضوع تحت تصرفه و إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.

1 - حسن عواف، مرجع سابق ص 49.
2 - حسن عواف، مرجع سابق ص 50.
الفصل الأول

واقع التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و قد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات ص. و. م. من 25 مليون دينار إلى 50 مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق.

الفرع الثاني: بروتكول اتفاق مع هيئة وطنية مالية: إبرام اتفاق بروتوكول تعاون لترقية الوسطية المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات ص. و. م. والبنوك العالمية في 23/12/2001 للعمل أكثر على افتتاح مباني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الدعم المالي والبنكي للتفاهم بالعمل على:

- ترقية شروط العلاقة بين قطاع م. ص. وم. البنوك العالمية.
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نحو كبيرة - و قيمة مضافة و منشأة لنا历史文化
- محاوله توحيد سبل تطوير موحدة و التعاونية بالتعاون مع وزارة المالية و الشؤون الخارجية.
- ملء و دعم المؤسسات ص. و. م. المصدرة عن طريق تمويل مالي و فعال.

الفرع الثالث: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( في إطار برنامج ميدا):

شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر تنفيذ برنامج ميدا و هو ساري المفعول من سنة 1995 إلى غاية 1999 (ميدا - 1) من بين الأهداف المتوسطة لهذا البرنامج:

- تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.
- المساعدة في الانتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق من أجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع 2010.

حيث بلغت مساعدات دول الإتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون أورو.

و من سنة 2000 حتى 2006 جاء برنامج ( ميدا - 2) يتم البرنامج السابق (ميدا) و يهدف إلى دعم و تطوير المؤسسات و الصناعات ص. و. م. للقوى من مستوى تناشئتها مما يسمح لها بالتأقلم وبمطالب الاقتصاد السوق و تسهيل وصول المعلومات إلى المتعاملين حيث سخري هذا البرنامج 57 مليون أورو لتجهيز هذا البرنامج.

---

1 - عموم عوافن، مرجع سابق ص 52
2 - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية - مرجع سابق ص 16
3 - عموم عوافن، مرجع سابق ص 53.
الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: أطروحة دكتوراه يوسف قريب

الفرع الأول: الإشكالية

في هذه الدراسة حاول الباحث تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكيتها التمويلى على ضوء الوقوف على أهم الخصائص التي تفسر بناء هياكلها التمويلى؛ ومحاولة إبراز السمات العامة فيما يتعلق بسياسة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومقارنتها مع نظرياتا في البيئات الاقتصادية الأخرى؛ وذلك بال الوقوف على الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ أي ما هي طبيعة ومميزات السلوك التمويلى لهذه المؤسسات؟

الفرع الثاني: منهج الدراسة:

لقد اعتمد الباحث في هذا العمل على منهج الدراسة الميدانية التي قام بها وذلك بالتفصيل، إذ اعتمد على المنهاج الوصفي والتحليلي والإستنتاجي و القياسي و المقارن، حيث تم قياس مدى تأثر سياسات الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالاقتراض الإجمالي و الاقتراض الطويل الأجل و الاقتراض القصير الأجل بجملة من المتغيرات المستقلة و هي: خمسة متغيرات: الحجم المؤسسة، المردودية الاقتصادية للمؤسسة، مستوى الضمانات، نمو المؤسسة و طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

الفرع الثالث: نتائج الدراسة:

و قد توصل الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر تفضل البحث عن مصادر تمويل غير الاقتراض في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية تفكر في الاقتراض و هذا ما يزيد من حجم الصعابات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الرابع: المقارنة:

لاحظ أن الدراسة كانت حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما في دراستنا فستعتمد على دراسة مصدر التمويل - البنك - نفس النهج المتبوع من طرف الباحث و النهج المتبوع في بحثنا
الفصل الأول

المطلب الثاني: مذكرة ماجستير: محسن عواطف:

 الفرع الأول: الإشكالية و النساوقات والفرضيات:

في هذه الدراسة حاول الباحث تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة والمنظمة مواجهة الصعوبات المصرية التي تعرَّض لها في الجزائر، وذلك بالوقوف على الصعوبات المصرية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمنظمة، وواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنوك، وكيفية الابتكار كمصدر لتمويل للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمنظمة، ومدى التناسب بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك والخصوصية المالية لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

بناءً على هذا وضع الفرضيات أن كلاً من البنوك والمؤسسات الصغيرة يمكن توليفة متكاملة من أجل التقليل من حدة الصعوبات المصرية التي تتف جائع أمام هذه الأخيرة ومساهمتها في الاقتصاد وارتباط تأسيس ونواها بواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنوك، وأن الصعوبات التي تعرَّض نشأة تمو هن هذا القطاع ناجمة عن عدم توفر مصادر تمويلية متنوعة تلبية مختلف احتياجات المالية، ومختلف الجزيئات تقدم مصادر مصرفية تناسب وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمنظمة. وأن السياسات والإجراءات البنكية تتمتع بمرونة كافية تؤدي إلى الزيادة من فعاليتها في منح القروض الموجهة لذات القطاع. حيث تتطلب هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصري للمؤسسات الصغيرة والمنظمة، وأهم الصعوبات والوقائع التي تواجه فو هذا القطاع، وتقييم السياسات المصرية من جانب تمويل هذا النوع من المؤسسات، ومحاولة تقييم علاقة البنك بما، واقتراب الحلول الملائمة لحل مشكل تمويلها في الجزائر.

الفرع الثاني: منهج البحث:

كما اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج بالإضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث (مقارنة تجارب الدول النامية والمتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة والمنظمة) و في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبان لإجراء دراسة ميدانية عن طريق المسح الشامل للعينة حيث قام توزيع استبان خاص يعكس المؤسسات الصغيرة والمنظمة والآخر خاص للاستبانات البنوك العملية.

1 عوطف محسن، إمكانية التمويل المصرفي لمؤسسات الصغيرة والمنظمة في الجزائر مذكرة مقدمة للامتثال شهادة الماجسیر، جامعة فاس، مارس 2008.
2 عوطف محسن، إمكانية التمويل المصرفي لمؤسسات الصغيرة والمنظمة في الجزائر مذكرة مقدمة للامتثال شهادة الماجسیر، جامعة فاس، مارس 2008.
الفصل الأول

النتائج المتوصل إليها:

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن الجزائر خصبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي، مثال العائق المالي أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالإضافة إلى العقار الصناعي المناسب، وأن مشكل التمويل يترعرع إلى جزءين هما: وجود نظام مصري غير مرن لا يتماشى مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحو الاقتصاد الجزائري، و غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، و تعد عموما جزءية وكالة دعم تشغيل الشباب بحرية ناجحة في حل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أدت إلى زيادة عدد المؤسسات المنشأة في ولاية ورقلة في مختلف القطاعات لكن بنقصها التأثير مع البنوك التي تمثل النسبة الكبيرة في التمويل، وأن علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجرد علاقة إدارية بحتة تنتمى في المدنيين و والدائن وأي تأخر أو امتناع عن الدفع تحول إلى علاقة نزاع، وأغلب المؤسسات ترغب في التوسع لكن لا توجه إلى البنوك بسبب تقل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل و لا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الرابع: المقارنة:

في هذا البحث حاول الباحث درس العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و خصوصيتها و المنتجات المقدمة من البنوك حل مشكل التمويل و هذا ما يوافق مع بحثنا المرجح. لكن كانت الدراسة على عينة المؤسسات الصغيرة والمنشأة في اطار وكالة تشغيل الشباب، أما في بحثنا هذا ستترقى إلى كل المؤسسات الممولة من طرف البنوك و التي ساهم في حل مشكل تمويلها سواء كانت منشأة في وكالة من الوكالات أو حتى الممولة تمويلاً نائباً ( مباشر) من البنوك، و قد اتبعت الباحث منهج الوظيفي في الجانب النظري والاستبيان ودراسة حالة في الجانب التطبيقي، أما في خصوص بحثنا سنعتمد على منهج الوظيفي والتحليلي الدقيق.

1 عواطف محسن، "إشكاليات التمويل المصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة للإسكيمال شهادة الماجستير، جامعة فاسدي مراح ورقلة سنة 2008."
الفصل الأول

المطلب الثالث: مذكرة ماستر حنان سلاوي

الفرع الأول: الإشكالات و السؤالات و الفرضيات:

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم سياسة التمويل البنكي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة و أهم أنواع
تحويلها. كما تم طرح السؤالات الفرعية في هذا الصياغ و هي ما مدى مساهمة المؤسسات الصغرى والمتوسطة
 لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و هل البنوك العمومية تلبى الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

و هل طبيعة العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

و ما هي طبيعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الأكثر تمويلاً من طرف البنوك التجارية هل تتفاهم
السياسات و الإجراءات البنكية في الجزائر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة و هل هناك
تنسيق و تعاون بين البنوك التجارية و الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

و من هذه السؤالات طرحت الفرضيات التالية:

تساهم المؤسسات الصغرى والمتوسطة مساهمة كبيرة و فعالة في التنمية الاقتصادية تقدم البنوك العمومية
خدمات منتجات مصرفية كافية تتوافق مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، علاقة البنك
بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة علاقة إرشادية و ليست فقط علاقة إدارية، و البنوك تقوم بتمويل جميع أنواع
المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعض النظر عن قطاعاتها، و تتمتع السياسات و الإجراءات البنكية بمرونة و
سهولة في المعاملات المصرفية مما يسهل عملية منح القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة و الهيئات الحكومية
المتخصصة تساهم في جعل أكثر البنوك تقبل على تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

الفرع الثاني: أهداف البحث:

و يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع و مكانة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
و بيان دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تقييم أهم صيغ التمويل البنكية و الموحدة لتمويل
المؤسسات الصغرى والمتوسطة و العوامل التي تؤثر دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني.

و تقييم السياسة المصرفية من جانب التمويل هذا القطاع في الجزائر.

---

1 حنان سلاوي، تقييم سياسة التمويل المصري للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقية - مذكرة مقدمة ليل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية.
الفصل الأول

الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وتقسيم العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
و تحقيق الفوائد الموضوعات و التعرف على بعض تجارب الدول العربية و الأجنبية في تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثالث : النتائج المتصلة إليها :

وقد توصل البحث في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار و الدول النامية. و تفضل البنوك التجارية تمول مرحلة التوسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لنقص المحاكاة و ضمان نسبى للحقوق.

تقيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على الاقتصاد الجزائر لاعتبارها من رسائل إنشاد. و أن عدم قدرة البنوك على الحكم على مدى كفاءة و فعالية المشاريع التي تطلب تمول يرجع للخلال المناقشة بعملية التوثيق للمعلومات على مستوى هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة تركز نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة و تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و كتشف عمل مرنعة و مع هذا PME كله فإن مساهمته في بعض المؤشرات الاقتصادية لا يزال بسيطا كلما كانت علاقة PME و البنوك مرنة.

كما أدى ذلك إلى حل إشكالية التمويل و من خلال الدراسة الميدانية توصل البحث إلى أن:

يلعب النشاط دورا فعالا في اختيار القرار من منح الفرض أو عدمه من قبل البنوك المنتجات و الخدمات التي PME لا توجد تفتيشات أو امتزاجات منيعة لهذا القطاع. علاقة البنوك و المؤسسات هي علاقة مدنية و دائر فقط.

يفضل البنوك تمول مؤسسات القطاع العام عن الخص.

PME تساهم البنوك التجارية بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمول القطاع ظهر الفرق بين الدراسات (المراجع 1 و 2 هذه الدراسة) أن الدراسة المراد إجراؤها تحاول تقييم مدى الأثر الذي ظهر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تمولها أما هذه الدراسة فتقسيم السياسة التي هي أصلا مفرغة على البنوك من طرف البنك المركزي.

1 حنان سلامي ، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وکالة ورقية - مذكرة مقدمة لبحث علم شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نمو و مالية.

2 حنان سلامي ، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وکالة ورقية - مذكرة مقدمة لبحث علم شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نمو و مالية.
الفصل الأول

الفرع الرابع : المقارنة :

أما في بحثنا فنحاول معالجة و ترشيد السياسة التمويلية لأن النسبة الكبيرة في العواصف من جهة السياسة التمويلية.

و اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها ثم وصف و تحليل واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و أهم العوائق التي تعرضا لبعض الإجراءات المتصلة للنهوض بما أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استخدم مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة و الإحصائيات في البنك الوطني الجزائري و هذا نفس المنهج المتبوع في الدراسة إلا أن الدراسة تكون في الفرض الشعبي الجزائي وكالة تقرت.
الفصل الأول:

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة ومتنوعة، ولكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بعد ذاتها وأخرى متعلقة بالمصدر الممول، تحول دون تطورها ونجاحها، ومن أجل النهوض بهذا القطاع وانعاشه عمدة الدولة إلى إنشاء عدة هيئات مالية وقانونية وهيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و سنحاول في الفصل الموالي تبيان مدى نجاح هذه المصادر والمهن في حل هذا المشكل أو حتى تخفيفه.
تمهيد:

إن الخوض في هذه الدراسة التطبيقية تحاول محاولة متواضعة منها لاكتشاف دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمنخفضة، من خلال تبيان مساهمة القرض الشعبي الجزائري - وكالة تقرئ - في تمويل هذه المؤسسات، يعد التقرب أكثر من واقع البنوك الجزائرية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمنخفضة. وبالرغم من رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع هذه المؤسسات، كما سنحاول من خلال دراستنا استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام القرض الشعبي الجزائري - وكالة تقرئ - في تمويل المؤسسات الصغيرة والمنخفضة على مستوى الوكالة، واستجابة الوسائل التي يمكن استخدامها لتطوير أساليب وصيغ التمويل التي تعرضها الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمنخفضة، واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها في عصر لم يعد يسيرا فيه البنوك مختلطة إدارياً وتقنية الصمود في حلبة الصراعات والمنافسات القوية للبنوك الأجنبية، خاصة وأننا اليوم في عالم لا يعترف بالحدود والخوارزم الحمائية للدول. ولتحقيق ذلك اعتمدتنا على منهج دراسة حالة مستخدمين في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في كل من: المقابلة، الملاحظة، والتحليل الإحصائي.
المبحث الأول: الطريقة والأدوات

 ضمن الدراسة المعرضة في هذا الفصل اتبناها مقارنة بنية على الدراسات التي شملها الفصل الأول، من أجل بناء دراسة عملية تركز على أسئلة كمية و نوعية. و لهذا تضمن هذا البحث توضيح لكيفية أخذ الدراسة في المطلب الأول و شرح جميع الأساليب المتصلة

 بجمع المعلومات و تحليلها في المطلب الثاني.

 المطلب الأول: طريقة الدراسة

 الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة

 أجريت الدراسة في مصلحة القروض للفئات الشعبية الجزائرية وكالة تقر:

 وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية ناجية، وهو وكالة تابعة لمدينية استغلال (مجموعة غرديابة) و هذه الأخيرة هي مجموعة تابعة لمدينية العامة بالجزائر التي مقرها الاجتماعي (2 بولفار العقيد عمروش الجزائر العاصمة).

 أنشأت المدينية العامة الجزائر في ديسمبر 1967 من أصل مؤسستين إحداهما مصرية و الأخرى فرنسية، و قد أمست المدينية العامة للقرود الشعبية الجزائرية برس مال قدر ب: 000,000,000,000 دج، و الذي أصبح حاليا يقدر ب: 000,000,000,000 دج.

 وكالة القروض الشعبية الجزائرية تقرت تابعة لمجموعة الاستغلال غرديابة و التي تضم 7 وكالات وهي كالتالي:

 1- وقفة، تقرت، بيران، الالغواط، حاجي مسعود الجلفة، غرديابة.

 شدت وكالة القروض الشعبية الجزائرية تقرت في سنة 1988 تحت الرقم الاستدلال 167 و مقرها الأول كان في ساحة الحرة تقرت و حاليا تم نقلها إلى ساحة هواري بومدين منذ مارس 2000 و ذلك الإستراتيجية الهمة.

 نشر وكالة تقرت على عمل 13 مستخدم مقسمين على المصالح التالية:

 1- الإدارة وتوزيع إلى المدير والأمانة:

 المدير: هو المستند الأول و الساحر على سير العمل بالوكالة بمدددة نائبه و جميع أعمال الوكالة لان كل عامل يكمل الآخر و كل قسم يكمل الآخر.

 الأمانة (السكرارية): هو المصدر الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح جميع المصالح الموجودة بالوكالة لان جميع أعمال الوكالة تعتمد أولا و أخيرا عليها إذن فهي مركز العمل.


1 مصلحة المراقبة و الشؤون الإدارية، القروض الشعبية الجزائري
2 مصلحة المراقبة و الشؤون الإدارية، القروض الشعبية الجزائري
الفصل الثاني ..........................................................الدراسات التطبيقية

2- مصلحة الصندوق: وتتكون من عدة موظفين:

- رئيس مصلحة الصندوق: ودومه الإشراف على المصلحة ومراقبة سير عملها، كما يقوم بعمليات المقاولة.
- أمين الصندوق: هو المكلف بكل العمليات الخاصة بتسليم واستلام النقود لعملاء البنك.
- أمين الشباك: ويدرس الآخر يقوم بعمليات إدخال لكل الصكوك والأوراق المالية جهاز الحاسوب لبرامجها.

داخل الوحدة المركزية نظام المعلوماتية الممول به في البنك، وذلك من أجل زيادة أو نقصان الرصيد في الحسابات الجارية.

3- مصلحة المراقبة والشؤون الإدارية: ويشترف عليها رئيس المصلحة الذي يقوم بعمليات جميع العمليات الإدارية والبنكية ويسهم على المعلومات المدرجة وذالك يوجد دليل كتابي مثلا صك أو وصل أو صندوق.

4- مصلحة المعلومات الخارجية (التجارة الخارجية): ويشترف عليها رئيس مصلحة العمليات الخارجية، وهي تعمل تحت رقابة المدير.

5- مصلحة القروض: ويشترف عليها رئيس مصلحة القروض والمكلف بالدراسات ويعمل كذلك تحت رقابة المدير.

مهمات بنك الائتمان الشعبي الجزائري:

يجتمع المناخ الاقتصادي الجديد الذي شهدته الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الائتمان الشعبي الجزائري أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وآثر في قوة استقراره فالاقتصاد الوطني من جهة وتوظيف مركزه التنافسي في ظل المنافسة الراهنة من جهة أخرى، وذالك أفضل أسبا على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

ومع كل تلك الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقييم التسويق الذي يتعينه البنك القروض الشعبي الجزائري مكلف بالقيام بالمهمة وبعدها:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقرض، الصرف، الصندوق،
- فتح حسابات لكل شقيق طالب لها أو استقبال الوثائق.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم الديون المشاركة في جميع الاتصالات.

22
الفصل الثاني .......................................................... الدراسات التطبيقية

4- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
5- تأمين الترقيات الخاصة بمنح القروض و جلب الودائع.
6- تطوير الموارد والتعاملات المصرفيّة وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات القائمة.
7- تنمية موارد و استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
8- تطوير شبكته ومعامالاته النقدية و تطوير قدرات تحليل المخاطر وتقييم السوق المصرفيّة و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي مع إعادة تنظيم القروض.

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات وقياسها و طريقة جمعها: دراستنا عن جموع من المؤشرات و من أجل جمع المعلومات اتبعتنا طريقة بنية على:

- تشكيل موجز الأسئلة انطلاقا من الدراسات السابقة
- وضع مخطط عمل للتربيص يضم نوعية المعلومات المراد
- اجراء مقابلات مباشرة مع موظفي البنك في مصلحة القروض من أجل فهم و تجميع المعلومات حول القروض و كيفية متحّشها و تسديدها...
- استخراج المعلومات المالية المتعلقة بالقرض من بنك من:
  - التقارير السنوية.
  - الاحصائيات المجتمعة.
  - الاطلاع على تقارير الترخيص التي أجريت في المصلحة.

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المتحصل عليها:

بعد القيام بجمع المعطيات قمنا بتقييمها و عرضها في جداول و حساب بعض النسب و استنتاج النتائج و الوصول على الأهداف المرجوة من البحث.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة:

- الأدوات المستخدمة في الجمع:

- الاستفادة في عملية جمع البيانات على الأدوات التالية:

1 مصلحة المراقبة و الشؤون الإدارية، القرض الشعبي الجزائري.
الفصل الثاني: تطبيق الأدوات الأساسية في توجيه عملية البحث و هي عبارة عن حلقات مباشرة مع مسؤولين البنك و موظفي المصلحة.

ال مقابلة: تصرح في الأداء على:

- التقارير السنوية بتشخيص الفروع والمصالحة القروض والإحصائيات
- الكتب والبحوث والتصاميم التي أجريت بالمؤسسة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج

بعد القياس بعملية البحث وجمع المعلومات وتحليلها توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرع الأول: تركيب ملف قرض استثمار:

جذب في الملف الخاص بقرض الاستثمار مجموعة من الوثائق كالتالي:

1- الوثائق القانونية والإدارية: (انظر الملحق رقم 03)
   1- توكيل للشركاء بمنح صلاحية التسجيل وإدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل.
   2- نسخة من السجل التجاري مصدق عليها أو أي وثيقة مشابهة لها.
   3- نسخة مصدق عليها لتصريح الاستثمار ممنوحة من طرف وكالة دعم وتقنية الاستثمار.
   4- نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الفردية والعبارات الاقتصادية.

2- الوثائق المحاسبية والضريبية: (انظر الملحق رقم 03)
   1- الميزانية البديلة وجدول حسابات النتائج مع الملاحظات للسنوات الأخيرة.
   2- ميزانية جدول الحسابات التقديرية للمؤسسات الفردية.
   3- وثيقة ضريبية أو شهادة ضريبية حالة لأقل من ثلاثة أشهر.

3- الوثائق الاقتصادية والمالية: (انظر الملحق رقم 03)
   1- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
   2- الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية.
   3- تقديم حالة وصفية وتبني أعمال المحصلة.

1 مصلحة القروض, القرض الشعبي الجزائري
2 مصلحة القروض, القرض الشعبي الجزائري
الفصل الثاني ........................................................................................................الدراسات التطبيقية

4- إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع؛ شرح تفصيلي تقني لأعمال الهندسة المدنية والبناء من طرف مكتب هندسة معمارية.

4- الوثائق التقنية: (انظر الملحق رقم 03)

1- رخصة البناء.
2- المخطط المعماري و أشكال الهياكل.
3- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار.
4- دراسة تحليلية لتنوع الاحتياطيات و هذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية و مواد البناء.

الفرع الثاني: إحصائيات للقروض الممنوحة من طرف البنك:
(انظر الملحق رقم 02)

الوحدة ألف دج

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد القروض</td>
<td>7</td>
<td>6</td>
<td>9</td>
<td>6</td>
<td>10</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة القروض</td>
<td>2595821</td>
<td>1393250</td>
<td>1447853</td>
<td>858800</td>
<td>554730</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة زيادة عدد القروض</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة زيادة قيمة القروض</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطالب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

لاحظ من خلال الجدول أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انخفاض ملحوظ من حيث العدد، ولكن يقابلها ارتفاع مستمر من حيث القيمة، حيث كانت سنة 2008 هي الأعلى من حيث عدد القروض الممنوحة حيث بلغت 10 قروض، ولكن هي الأقل من حيث القيمة في نفس الوقت و ذلك لتوجه المؤسسات نحو البنك مباشرة دون اللجوء إلى أي وكالة، وبالتالي قول كل الضغوطات و

1- مصلحة القرض الشعبي الجزائري
3- مصلحة القرض الشعبي الجزائري
الشروط القاسية لأنها لا يوجد أمامها مجال آخر تلجأ إليه من غير البنك، ومن جهة البنك يبقى متحفظ في
منح القروض بقيم مرتفعة لتجنب الخاطرة والمجازفة عن عدم السداد.
و كانت أعلى قيمة للقروض في سنة 2012 بقيمة 2595821 ألف دج بارتفاع يقدر ب 46.7% رم
انخفاض عددًا حيث بلغت 07 قرض فقط أو 30%، ذلك يرجع لتعدد المعاملات مع البنك وكم
ثقة البنك في الربون في تسديد القرض.

قدول رقم (2-2) بين القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق وكالة تشغيل الشباب
ANSEJ
( انظر الملحق رقم 02 )

الوحدة ألف دج

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد القروض</td>
<td>49</td>
<td>20</td>
<td>21</td>
<td>9</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة القرض</td>
<td>126438</td>
<td>47601</td>
<td>48169</td>
<td>18829</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة زيادة عدد القروض</td>
<td>% 54.4</td>
<td>% 22.22</td>
<td>% 23.33</td>
<td>–</td>
<td>–</td>
<td>% 67.15</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة زيادة قيمة القروض</td>
<td>% 25.28</td>
<td>% 25.58</td>
<td>–</td>
<td>–</td>
<td>–</td>
<td>% 67.15</td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطالب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المؤسسات المستفيدة من القروض من البنك عن طريق وكالة تشغيل الشباب
في ارتفاع مستمر من حيث العدد والقيمة. وهذا ابتدا من سنة 2009 حيث كان عدد القروض الممولة 09
قروض بإجمالي قيمة 18829 ألف دج، مع انعدامها في 2008، كان ذلك لتوجه سياسة الدولة إلى تشجيع
تشغيل الشباب والقضاء على البطالة، وكذلك للاستماتات الجديدة الممولة في إطار الوكالة خلال سنة
2009، من تخفيف في معدل الفائدة إلى 01%، وتخفيف في نسبة المسماة الشخصية من 05% إلى
101% بالنسبة للاستماتات التي لا تتجاوز 05 ملايين دج، وهي 01% إلى 02% بالنسبة للاستثمارات
التي تصل 10 ملايين دج، وإلغاء الربح من أجل الحصول على القروض، وكذلك تمديد مدة استرجاع
القروض إلى 08 سنوات بدلا من 05 سنوات ابتداء من سنة 2011، حيث يظهر ذلك جليا في سنة
2012 حيث بلغت عدد القروض الممولة في إطار الوكالة إلى 49 قرض أي ما نسبته 54.4% وقيمتها
الاجمالية 126438 ألف دج ما نسبته 67.1%
الفصل الثاني ...............................................................الدراسات التطبيقية

جدول رقم (2-03) بين القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ( انظر الملحق رقم 02 )

الوحدة ألف دج

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد المؤسسات</td>
<td>13</td>
<td>6</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة القرض</td>
<td>52285</td>
<td>26766</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة زيادة عدد القروض</td>
<td>21.66</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة زيادة قيمة القرض</td>
<td>19.53</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطالب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري CNAC  

نلاحظ من المعطيات الممثلة أمامنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك عن طريق CNAC بدأت في عام 2011 ب 06 قرض وقيمة إجمالية قدرت ب : 26766 ألف دج و ارتفعت في السنة الموالية من حيث العدد والقيمة إلى حوالي الضعف فبلغت 13 قرض و قيمة 52285 ألف دج و ذلك نظراً للاحتياجات المقدمة من طرف الوكالة ، و مماشياً مع البرنامج الجديد 2009-2014 الذي يهدف لإنشاء 20 ألف مؤسسة.

الوحدة ألف دج

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد المؤسسات</td>
<td>0</td>
<td>1</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة القرض</td>
<td>0</td>
<td>555</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطالب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري CNAC  

هنا القرض الوحيد الممنوح من طرف البنك في إطار وكالة ANGEM عام 2011 بقيمة 555 ألف دج ، وهذا لضعف الامتيازات في هذه الوكالة و نقص توجه العملاء لهذه الوكالة لندني سقف التمويل حيث لا يتجاوز 01 مليون دج .
الفصل الثاني

الدراسات التطبيقية

جدول رقم (2-05) بين عدد طلبات القروض المرفوضة من طرف البنك : ( انظر الملحق رقم 02 )

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجموع عدد الاقروض المطلوبة</td>
<td>130</td>
<td>36</td>
<td>32</td>
<td>15</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الطلبات المرفوضة</td>
<td>61</td>
<td>0</td>
<td>2</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الطلبات المرفوضة</td>
<td>% 21.31</td>
<td>0</td>
<td>% 16</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطالب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ أن البنك قد قام برفض طلبات للقرض في سنتين هما 2010-2012 حيث أن أكثر الطلبات كانت في سنة 2012 و كان ذلك في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب فكانت 61 طلب مرفوض من أصل 130 طلب أي ما نسبته 21.31% من الطلبات المقدمة. وفي سنة 2010 كان عدد الطلبات المرفوضة 02 من أصل 36 طلب أي ما نسبته 16% من الطلبات المقدمة في تلك السنة. وكانت أسباب رفض البنك للقرض نفس في تقديم الوثائق اللازمة أو أما في بقية السنوات فكانت نسبة القبول 100% من طلبات القرض.

الفقرة الثالثة: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

جدول رقم (2-06) بين حركة المؤسسات ص و م لسنة 2009 في ولاية ونكلة:

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد المؤسسات</th>
<th>حركة المؤسسات لسنة 2009</th>
<th>عدد المؤسسات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>النموذج</td>
<td>انشاء</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2009</td>
<td>2008</td>
</tr>
<tr>
<td>5487</td>
<td>608</td>
<td>631</td>
</tr>
<tr>
<td>% 1.124</td>
<td>% 0.124</td>
<td>% 0.009</td>
</tr>
<tr>
<td>% 0.005</td>
<td>% 0.129</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار
نلاحظ من خلال الجدول أن حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة خلال سنة 2009 نشطة نوعاً ما، فتم انشاء 61 مؤسسة أي ما نسبته 0.129% من عدد المؤسسات في سنة 2008 و إعادة انشاء 25 مؤسسة أي 0.005% من إجمالي المؤسسات في سنة 2008 و يقابلها شطب 48 مؤسسة أي ما يعادل 0.099% من إجمالي المؤسسات في سنة 2008.

وأيضاً ما يشير من النتائج الحاصلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2009 و المقدر ب 608 مؤسسة ليصبح إجمالي المؤسسات 5487 مؤسسة بعد ما كانت 4879 ن أي قدر التطور ب 0.124%

جدول رقم (2-07) بين حركة المؤسسات ص و م لسنة 2010 في ولاية ورقة:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>عدد المؤسسات ص و م لسنة 2010</th>
<th>حركة المؤسسات لسنة 2010</th>
<th>عدد المؤسسات ص و م لسنة 2009</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>CREATE_DATE</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>إنشاء</td>
<td>إنشاء</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>إعادة إنشاء</td>
<td>إعادة إنشاء</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>التطور</td>
<td>التطور</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>6020</td>
<td>533</td>
<td>33</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>592</td>
<td>92</td>
<td>592</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>0.097%</td>
<td>0.006%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>0.016%</td>
<td>0.017%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5487</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>6020</td>
<td>533</td>
<td>33</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>592</td>
<td>92</td>
<td>592</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>0.097%</td>
<td>0.006%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>0.016%</td>
<td>0.017%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5487</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

 المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة خلال سنة 2010 نشطة نوعاً ما، فتم انشاء 92 مؤسسة أي ما نسبته 0.107% من عدد المؤسسات في سنة 2009 و إعادة انشاء 33 مؤسسة أي 0.006% من إجمالي المؤسسات في سنة 2009 و يقابلها شطب 92 مؤسسة أي ما يعادل 0.016% من إجمالي المؤسسات في سنة 2009.

وأيضاً ما يشير من النتائج الحاصلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010 و المقدر ب 533 مؤسسة ليصبح إجمالي المؤسسات 6020 مؤسسة بعد ما كانت 4879 ن أي قدر التطور ب 0.097%
الفصل الثاني ..........................الدراسات التطبيقية

جدول رقم (2-08) بين حركية المؤسسات ص و م لسنة 2011 في ولاية ورقة:

<table>
<thead>
<tr>
<th>مؤسسات 2011</th>
<th>حركة المؤسسات</th>
<th>مؤسسات 2010</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>انشاء</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>اعادة انشاء</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>انحلال</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>عددها النمو</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6549</td>
<td>529</td>
<td>571</td>
</tr>
<tr>
<td>1.087%</td>
<td>0.087%</td>
<td>0.008%</td>
</tr>
<tr>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0.015%</td>
<td>0.094%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقنية الاستثمار

لاحظ من خلال الجدول أن حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة خلال سنة 2011 نشطة نوعاً ما، فتم انشاء 571 مؤسسة أي ما نسبته 0.094% من عدد المؤسسات في سنة 2010 و اعادة انشاء 51 مؤسسة أي ما يعادل 0.008% من اجمالى المؤسسات في سنة 2010. وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2011 و المقدر بـ 529 مؤسسة ليصبح اجمالى المؤسسات 6549 مؤسسة بعد ما كانت 6020 مؤسسة أي قدر التطور بـ 0.087%.

جدول رقم (2-09) بين حركة المؤسسات ص و م لسنة 2012 في ولاية ورقة:

<table>
<thead>
<tr>
<th>مؤسسات 2012</th>
<th>حركة المؤسسات</th>
<th>مؤسسات 2011</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>انشاء</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>اعادة انشاء</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>انحلال</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>عددها النمو</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7027</td>
<td>478</td>
<td>528</td>
</tr>
<tr>
<td>1.072%</td>
<td>0.072</td>
<td>0.080%</td>
</tr>
<tr>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

نسبة حركة المؤسسات

1.087%
المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة خلال سنة 2012 نشطة نوعاً ما ، فتم انشاء 528 مؤسسة أي ما نسبته 0.080% من عدد المؤسسات في سنة 2011 و إعادة انشاء 48 مؤسسة أي ما نسبته 0.007% من إجمالي المؤسسات في سنة 2011 و يقابله شطب 98 مؤسسة أي ما يعادل 0.014% من إجمالي المؤسسات في سنة 2011.

وأذذا ما يعبر عن التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2012 و المقدر ب: 478 مؤسسة ليصبح إجمالي المؤسسات 7027 مؤسسة بعد ما كانت 6549 مؤسسة أي قدر التطور ب 0.072%.

الفقرة الثالث: نسبة تمويل البنك للمؤسسات ص و م

جدول رقم (2-10) بين نسبة تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل سنة الوحدة مليون دج

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد المؤسسات في المنطقة</td>
<td>7027</td>
<td>6549</td>
<td>6020</td>
<td>5487</td>
<td>4879</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد المؤسسات الممولة</td>
<td>69</td>
<td>33</td>
<td>30</td>
<td>15</td>
<td>10</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة المؤسسات الممولة %</td>
<td>0.98</td>
<td>0.50</td>
<td>0.49</td>
<td>0.27</td>
<td>0.20</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطلب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري CPA

نلاحظ أن نسبة مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر في ولاية ورقلة. لكن هذه المساهمة محدودة جداً حتى أنها لا تزيد عن 1% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة. وهذا التزايد في العدد والقيمة فرأت ب 10 مؤسسات في 2008 أي ما نسبته 0.20% من مجموع المؤسسات الممولة من طرف البنك إلى 69 مؤسسة ممولة من طرف البنك أي ما نسبته 0.98%.
جدول رقم (2-11) بين نسب مساهمة تمويل كل وكالة من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك
الوحدة مليون دج

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد المؤسسات الممولة</td>
<td>69</td>
<td>33</td>
<td>30</td>
<td>15</td>
<td>10</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%</td>
<td>10.15</td>
<td>18.19</td>
<td>%</td>
<td>%30</td>
<td>%40</td>
<td>%100</td>
</tr>
<tr>
<td>تمويل مباشر للمؤسسات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>ANSEEJ</td>
</tr>
<tr>
<td>%</td>
<td>71.01</td>
<td>%60.60</td>
<td>%70</td>
<td>%60</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>كمراجع</td>
<td>%18.84</td>
<td>%18.18</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>CNAC</td>
</tr>
<tr>
<td>ANGEM</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

من إعداد الطالب بناءً على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ أن المساهمة في 2008 كانت مباشرة إلى المؤسسات دون أي وكالة حيث كان عدد القروض الممنوحة 10 من طرف الوكالة أما في السنة الموالية فخفيض عدد القروض الموجهة إلى المؤسسات مباشرة، حيث ظهرت المساهمة عن طريق وكالة ANSEJ حيث كانت دائمًا أعلى نسبة حيث أضا لا تقل على 60% وتلتها وكالة CNAC التي كانت مساهمتها في السنوات 2011-2012 ولم تتجاوز 19% ثم وكالة ANGEM التي كان لها الظهور الوحيد والمزدوج في سنة 2011 فقط.

المطلب الثاني: المناقشة:
الفرع الأول: التفسير:

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن:

تراجع عدد القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة وال المتوسطة مباشرة لأن معظم المؤسسات توجهت إلى الوكالات الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار هذه الوكالات من تخفيف في معدل الفائدة و زيادة في مدة استرداد الاقتراض مع تأجيل دفع القسط الأول من القرض إلى السنة الثانية و تخفيف نسبة المساهمة الشخصية للمساعد، و معظم المؤسسات المستفيدة من التمويل المباشر هي مؤسسات صناعية (صناعة الآخرين …) لأن هذا النشاط ضمن الرمزي ولا وجود لمخاطرة في تمويل مثل هذا النشاط زيادة على ذلك كان هذا التمويل مرحلة التوسع لأن هذه المؤسسات أصبحت من العملاء الأقوياء للبنك من جراء التعاملات الكثيرة مع البنك، بينما يظهر
الفصل الثاني : التدابير الجهوية والتخطيط

تزايد كبير في عدد القروض الممنوحة في إطار وكالة ANSEJ و CATOWE bắtا من 2009، حيث كانت مساحة وكالة
لا تقل عن 60% من إجمالي المؤسسات الممولة حيث كانت لديها المساهمة الأكبر، و هذا اتباعا لسياسة الدولة
في هذه الأوقات من تشجيع إنشاء مؤسسات القطاع الخاص والقضاء على البطالة و تشغيل الشباب للزيادة في
الدخل القومي و الفردي، وأيضا لمنح الوكالة امتيازات عديدة من تخفيض معدل الفائدة حتى 01%. و تمديد
مدة استرداد القروض من 05 سنوات إلى 08 سنوات ابتداء من 2011. و أعداد ضريبة و حميدة. إلا
أنه يوجد وفيرة تعدد قطاع واحد في إطار الوكالة لأسباب إدارية أو تقنية أو اقتصادية تذكر منها على سبيل
المثال لا الحصر :

- نقص في الوثائق .
- عدم كفاية الوثائق التقنية .
- عدم قدرة البنك في مدردة المشروع و تجنب المخاطرة.
- التقلص من التوجه لنشاط معين.

أما مساحة البنك في إطار وكالة CNAC و ANGEM بدأت في 2011 ب 06 مؤسسات مملوحة في إطار الوكالة و
عرفت في السنة المالية إلى 13 مؤسسة، وهذا مساحة للبنك في تحقيق اهداف البرنامج الجديد 2009- 2014 و هو إنشاء 20 ألف مؤسسة لهذا نرى منح القروض في ارتفاع مستمر. و كانت تجربة البنك في
التجربة المشتركة حيث منحة قرض وحيد سنة 2011 وهذا لعدم تلقي طلبات في إطار هذه الوكالة.

و يظهر لنا تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة و المعاي و انشائها و يقابله كذلك تزايد في عدد
المؤسسات المشتركة لأن المؤسسات المشتركة لا تزال تتعانى للمتابعة و الواجهة و التوجيه لنقل خبرة مسيرتها
و محدودية الوداد لأن دور البنك و الوكالات لا يتعلق عند منح القرض بل يتعدى إلى التوجيه و التأثير من أجل
تضمن حقوقه بالدرجة الأولى و نجاح المشاريع المملوحة بالدرجة الثانية. و تظهر نسبة تمول المؤسسات من
طرف القرض الشعبي في تزايد طفيف إذا لا يتجاوز 01% من إجمالي المؤسسات الناشطة في المنطقة وذلك
لعدم المخاطرة و تحمل المخاطر و تطبيقا لسياسة البنك المركزي ( نقص المرونة، مركبة القرارات).

الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات :

يستنتج مما سبق أن البنك يقوم بالتمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة هما :
الطريقة المباشرة: أي أن المؤسسة تتقدم بطلب للبنك دون أي وسيط فيها البنك يطلب عدة ضمانات ويفرض معدل فائدة عالي يتراوح بين 5.25% حتى 7.75% سنويا لمدة 05 سنوات ولا يعطي أي امتيازات و لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غير المؤسسات الكبيرة.

الطريقة الغير مباشرة (عن طريق وكالات الدعم): حيث يتلقى البنك طلب فرض عن طريق أحد الوكالات الداعمة ثم يقوم بدراسة الملف واتخاذ قرار التمويل حيث يمنح عدة امتيازات واعفاءات وتفويضات لهذه المؤسسات وتعتبر الوكالة الضمان الوحيد للبنك حيث لا تفرض أي ضمانات على هذه المؤسسات.

و بالتالي نقبل الفرضية الأولى أن البنك تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحلفة المنشأة حديثا و لكن في إطار الوكالات الداعمة فقط و لا تتحمل المخاطرة في تمويلها مباشرة.

يساهم البنك القطاعي الجزائي وكالة تقرت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة ضئيلة و لكن هي في تطور مستمر وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.

الفرع الثالث: الاستنتاجات:

1. لا يعرض البنك صيغة تمويل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تأخذ

   بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات للتمويل ومحدودية مصادرها.

2. لا يتحمل البنك المخاطرة في منح القروض، حيث يفضل تمويل المشاريع المضمونة الرسومية والمحدودة

3. لا يقدم تمويل الشعبي الجزائري تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج إطار وكالات الدعم.

4. يقتصر دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منح القروض فقط.

5. تبقى علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة مدين ودائن فقط.

6. لا يقدم البنك الإرشادات والتوجيهات إلى المؤسسات المنشأة حديثا.

7. يحتفظ البنك في منح القروض خارج وكالات الدعم.

8. تبقى مساحة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيقة ولكن يوجد هناك تحسين

   طفيف في منح القروض رغم أن البنك من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذا النوع

   من المؤسسات.

9. يبقى البنك مسيطر في اعطاء القروض من طرف البنك الجهوي و لا يستطيع إعطاء القروض بدون

   الرجوع له.
الفصل الثاني: 

الدراسات التطبيقية

10. تساهم وكالات الدعم في حصول المؤسسات الصغيرة وال المتوسطة على التمويل اللازمة مساهمة ضعيفة و لكن يظهر تطورها من سنة إلى أخرى في دراسة احتياجات هذا النوع من المؤسسة ومحاولة تكييفها مع البيئة الخارجية التي تنشط فيها.

11. تلعب وكالة دعم و تشغيل الشباب الدور الرئيسي من بين الوكالات الأخرى لتوفيرها على امتيازات كبيرة.

الفرع الرابع: الحلول:

ومن هذه النتائج نقترح على البنك الحلول الآتية:

1. تطبيق صيغ تمويل جديدة ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة وال المتوسطة وظروفها وبيئاتها.
2. تطبيق صيغ تمويل إسلامية كالمشاركة بأنواعها لأن الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة وال المتوسطة لا يجدون التعامل مع البنوك بالصيغ الربوية وهذا حسب عرف المنطقة.
3. طلب الضمانات من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طراز ومجالي كل مؤسسة الذي تنشط فيه.
4. تطبيق اللازم في اتخاذ القرارات في منح التمويل من عدمه مع رفع سقف القروض المسموح به بما يتناسب مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. إنشاء مصلحة في البنك تختص بدراسة السوق والبيئة الخارجية لعرفة أهم المجالات الخصبة للاستثمار في المنطقة وعرضها على المستثمرين.
6. تعاون البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر عن طريق إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل هذه المؤسسات.
خلاصة الفصل :

في هذا الفصل حاولنا إظهار الواقع الميداني للعلاقة التمويلية التي ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض الشعبي المتواجد في نقرت قرية أن هناك فعلا مشاكل تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل واقع هذه العلاقة بينها وبين البنك، فهي تمت علاقة إدارية مبدعة بين مقرض ومقترض تولد عنها تعاملات تجعل من الصعوبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل لا زال مشروطًا بالشروط المناسبة لخصوصيتها كمؤسسات حديثة النشأة فكل من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنك كان سببا في ظهور هذه الصعوبات وتفاقمها.

رغم خطط بعضها و ذلك بظهور الوكلات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة محيطها المالي ومحاولة إيجاد فرص وتفعيلها من أجل استغلالها وافتتاحها من طرف هذا النوع من المؤسسات لضمان استمرارها ونموها.
## قائمة الجداول

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>عنوان الجدول</th>
<th>رقم الجدول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>24</td>
<td>القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة</td>
<td>01</td>
</tr>
<tr>
<td>25</td>
<td>القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق ANSEJ</td>
<td>02</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق CNAC</td>
<td>03</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق ANGEM</td>
<td>04</td>
</tr>
<tr>
<td>27</td>
<td>عدد طلبات القروض المرفوعة من طرف البنك</td>
<td>05</td>
</tr>
<tr>
<td>27</td>
<td>حركة المؤسسات ص و م لسنة 2009 في ولاية ورقلة</td>
<td>06</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>حركة المؤسسات ص و م لسنة 2010 في ولاية ورقلة</td>
<td>07</td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>حركة المؤسسات ص و م لسنة 2011 في ولاية ورقلة</td>
<td>08</td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>حركة المؤسسات ص و م لسنة 2012 في ولاية ورقلة</td>
<td>09</td>
</tr>
<tr>
<td>30</td>
<td>نسب تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل سنة</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>نسب مساهمة تمويل كل وكالة من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك</td>
<td>11</td>
</tr>
</tbody>
</table>
خاتمة عامة

الخاتمة:

إن المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة و الصغيرة و المتوسطة بصورة خاصة تجاوزت الكثير من الصعوبات خاصة التمويلية منها في الدول المتقدمة بفضل الانفتاح و استخدام تقنيات حديثة بما يمكنها من التحكم في المخاطر والتكالف و من ثم خدمة القطاع. لكن ميلاتهما في دول الجنوب عامة و الجزائر خاصة لازالت تنحات و تواجه الكثير من الصعوبات من أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الشيوخ والخراج الذي يعيب تطورها في بدا من مرحلة الإنشاء إلى التوسع.

هذا ما يدفع هذه المؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي وتأتي المصارف والمؤسسات المالية على رأس هذه المصادر ولا أحد يشك في اليوم أن دور البنوك يجب أن ينتمي مع فكرة التنمية الاقتصادية وأن المibur فعلاً عن مدى تقدم أي نظام اقتصادي أو تمهيدي، فعلى النظام المصرفي الجزائري أن يقضي على الجمود، وأن يتوجه نحو المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية بتدسيع التعاون الاستثماري، وفضلًا عن ذلك تقوم البنوك بتقديم الاستشارة المالية و التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى ينسى لهذه الأخيرة أن تواجه اقتصاد السوق و تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

و في هذا السياق فمنا طرح الأشكال التالي: ما مدى مساهمة القروض البنكية في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و بعد الدراسة النظرية فقد توصلنا إلى أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة و متنوعة و لكن تبقى معها بعض المشاكل و المواقف التي تعيق نحو هذه المؤسسات، هذا ما يجعلها تلجأ إلى الهيئات الداعمة لمواجهة هذه المشاكل و العواقب فتقوم بدورها هذه الأخيرة بتخفيف العبء عليها ما تعرضه من خدمات فيما ينتمي و خصوصيات هذه المؤسسات بعد دراستها لهذه المشاكل.

و بعد الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلقى البنوك لسد احتياجاتها المالية فتعمد هذه الأخيرة إلى مبنها للفروض لسد حاجتها ولكن تضع قيود و ينوي لا ينتمي مع خصوصيات هذه المؤسسات من ضمانات و أسعار فائدة مرتفعة و مدة استرجاع قياسية تكون هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتحيط في المشاكل التمويلية و لا تستطيع التخلص منها و لا تحقيق أهدافها الفردية من ثروات و لا الأهداف الوطنية من انعاش للاقتصاد، فيظهر هنا دور الهيئات الداعمة في تكييف المناخ الاقتصادي للفروض هذا القطاع و اعناه، فهذه الهيئات هي أدرى خصوصيات هذا النوع من المؤسسات لأقرأ منشأة أصلا خدمته و بعد دراسة بيتها الداخلية و الخارجية.
و يظهر تحسن دور هذه الوسائل في تخفيف المشاكل المتمللة هذه النوع من المؤسسات في زيادةتعدادها من سنة
إلى أخرى. لتسهيل حصولها على التمويل والأنياب التمويلية الأخرى، هذا دليل على تطور هذه الوكالات ومواقفها للدعايات الحاصلة في الساحة الاقتصادية والتعليم التدريبي لها. ولكن بداية دور البنك جاما في اتخاذ هذه التغييرات الحاصلة لأنه مازال في تحفيز كبير في منح الفروض لهذه
المؤسسات خارج الوكالات الداعمة و هذا ما أوفرته الدراسات السابقة.
و بالتالي تقبل الوضعية الأولى، والتي تقول: أنه تعمل البنوك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصته للإحادة، حيث يمكن ولكن ذلك في إطار وكالات الدعم المتشننة من طرف الدولة، حيث هذه الأخيرة توفر
امتيازات تشاوشي نوعا مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا واضح في دراستنا أيضا تزيل
الواطئ والعقبات أمام هذا النوع من المؤسسات بإفاتها من الضمانات للبنوك وبعض الضرائب في أول اكتشافتها
و تخفيفات في معدلات الفائدة حتى 0% في سنة 2013.
و تقبل الوضعية الثانية، التي تقول: بنك الضرر الشعبي الجزائري يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
استماعاً وإجابة، ولكن في تحمس مستمر جراء التطورات الحاصلة في المحيط الدولي لهذه المؤسسات من وكالات
دعم وتشريعات وقوانين من شأنها أن تعمي هذا القطاع.
The recommendations:

• نوصي:
1. تطبيق صيغة التمويل الإسلامي في التمويل.
2. إعطاء استقلالية البنوك التجارية من البنك المركزي والجهوي
3. الرشوة في اتخاذ قرارات التمويل و رفع حالة وظيف كل مؤسسة طالبة للقرض
4. إعطاء توجيهات و نصائح للمشاركين على إنشاء المشاريع
5. قياس فئات الفلاحين في المنطقة ومنح امتيازات لطابع الفروض الموظفة لهذا الميدان

Outlook:

• لقد كانت هذه الدراسة في الضرر الشعبي الجزائري و يمكن استفادة من البنوك الأخرى
• يمكن مقارنة مساهمة بنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
• المفاصلة بين مصادر التمويل الأخرى
• فعالية التمويل الإسلامي في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>عنوان الملحق</th>
<th>رقم الملحق</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>46</td>
<td>تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة</td>
<td>01</td>
</tr>
<tr>
<td>47</td>
<td>جدول التمويلات المقدمة من طرف بنك الفرض الشعبي الجزائري وكالة تقرت</td>
<td>02</td>
</tr>
<tr>
<td>48</td>
<td>دليل تكوين ملف الاستثمار</td>
<td>03</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المراجع:

الكتب:

I.

1- حسين بلحوذ، مخاطر صبغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة
   مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.

2- رابح خوسي، رقية حسابي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيرادات للطباعة و
   النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

3- رابح خوسي، رقية حسابي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى
   مصر، 2008.

4- شاكر الفوزوبي، مخاطرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

6- عاطف ولد أندروس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الجامعي
   2008.

I. III.

الرسائل والمذكرات:

أ) أطروحة دكتوراه:
8- يوسف فريشي، سياسة التمويل المصري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة
   الجزائر، 2005.

ب) رسائل الماجستير:
9- فوزي حافظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم
   الاقتصادية والمحاسبة، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، 2009.
10- عاطف محمود، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصري للمؤسسات الصغيرة و
    المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مريج ورقلة، 2008.
المراجع

(3) مذكرات الماستر :

11- حنان سلامة، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقة- مذكرة مقدمة لירה شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصيص بنوك و مالية.

المداخلات :

III

12- حداد مناور ، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( إضاءات من تجربة الجزائر والاردن ) ، مداخلة في الملقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبين بن بوعلي بالشلف، أفريل 2006.

13- سمير سحنون ، بونود شعب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، مداخلة ضمن الملقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسويق، جامعة حسبين بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

الجريدات والمنشورات الحكومية :

IV

14- الجريدة الرسمية: العدد 64، المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المادة 17- 37.

15- الجريدة الرسمية العدد 47 المنشورة في 22 أكتوبر 2001 المادة 11.

16- الجريدة الرسمية العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 2000- 190، المؤرخ في 11 حزيران 2000، الصادرة في 16 حزيران 2000 ص 06- 14 المادة 02- 03.

17- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسس PME جوان 2001.

18- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أوث 2002.

V

المواقع الالكتروني:

www.cnac.dz - 19
www.angem.dz - 20
www.ansej.dz - 21
الكتب الأجنبية:

VI

SIMON, PHILIPPE, *Le financement des entreprises*, édition 1
DALLOZ, Paris, 1967,

A. BENHLIMA, *pratique des techniques bancaires*, éditions 2
DAHLEB, ALGER, 1997,